

انفصال الجنوب أم فك الارتباط؟ وما الفرق بينهما يا عفّاش!؟

محمد سعيد الزعبي

(انفصال الجنوب).. كلمة يرددتها المخلوع علي عبد الله في جميع أحيائه عن الجنوب، وكذا جميع أركان نظام الاحتلال اليمني القديم الجديد وبشقيه الانقلابي والشرعي يقولون مثلما يقول عفّاش، وهي كلمة لا أصل لها ولا معنى، فهي لا تتفق مع مكانة شعب الجنوب وقضيته العادلة في الحرية والاستقلال واستعادة الدولة على اعتبار الجنوب ليس محافظة من محافظات الجمهورية العربية اليمنية حتى ينطبق عليه اسم (الانفصال) كما يقول عفّاش وعصابته الإجرامية في نظام صنعاء القديم الجديد؛ لكون الجنوب كان شعبا ذات سيادة ودولة مستقلة بعملها ونشيدها ومقعدها الدائم في الأمم المتحدة وبعديها الجغرافية العترف بها دوليا ما قبل 22 مايو عام 1990م، إلا أن شعب الجنوب الأبي ممثلا بجمهورية

اليمن الديمقراطية الشعبية بقيادة علي سالم البيض قد قدر له الله أن دخل مع شعب الشمال اليمني ممثلا بالجمهورية العربية اليمنية بقيادة علي عبد الله صالح في يوم 22 مايو المشؤوم من عام 1990 م في وحدة شراكة، وما أدراك ما الشراكة بين الشعبين الجنوبي والشمال؟!، وحدة تساوي تكفل حقوق الكل، وطوعية حيث كان ذلك الاتفاق بمثابة عقد اجتماعي يلزم الطرفين بتنفيذ كافة بنوده التي تنص على وحدة الشراكة الطوعية بين الجانبين، إلا أن الطرف الشمالي الشريك بقيادة علي عبد الله صالح وأركان نظامه بالأمس - أعداء اليوم - قد انقلب على الطرف الجنوبي الشريك بقيادة علي سالم البيض حينما شنّ حربه على الجنوب في العام 1994م حيث انتصر الطرف الشمالي بقيادة علي عبد



المختلف والذي مارس على شعبنا في الجنوب كل أصناف الظلم والاستبداد والحرمان والتهميش، وهو ما جعل شعبنا الجنوبي العظيم يثور ضد ذلك الاحتلال البغيض

السلامة والحرية والاستقلال واستعادة دولة الجنوب الحرة وكاملة السيادة، كما يطالب شعبنا في الجنوب من نظام الاحتلال اليمني القديم الجديد وبشقيه الشرعي والانقلابي المتسبب في قتل وحدة الشراكة الطوعية بالتعويض الكامل لشعب الجنوب عن كل ما تعرض له من أضرار مادية ومعنوية وجسدية ونفسية أثناء فترة الاحتلال اليمني لجنوبنا الأبي، وذلك وفقا للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، هذا هو قرار شعب الجنوب وخياره الذي لا رجعة عنه وهو ما بات قاب قوسين أو أدنى وحتى نسمي الأشياء بأسمائها دون تحريف أو تزييف أو انتقاص فإنه ليس من المنطق لمن يقول كما يقول المخلوع (انفصال الجنوب) بل قولوا كما نقول نحن (فك الارتباط) وما الفرق بينهما يا عفّاش!!؟

ولله في خلقه شؤون...

وترجل القائد عمر سعيد الصبيحي

رحل القائد عمر سعيد الصبيحي مخلفا وراءه قصة فارس.. وموت بطل.. قصة سترويها الأجيال.. وسنقف أمامها مليا ..

ذهب عمر سعيد إلى مكانه الذي يستحق، ومات الموتة التي تليق به، بدأ حياته جنديا مقاتلا وانتهى قائدا مقاتلا، ليختم مشواره بما بدأ به.

لكن الله أيها الصبيحي.. يا من منع الرجال.. وموئل الأبطال.. لكم الله أيها الأعراب الأضلاء.. الذين لم تغل سنون الحضارة عضد أصالكم.. ولم تسلبكم الأيام قيمكم ومآثركم.. ولم تسلبكم كبرياتكم رغم البساطة التي رسمتها الأيام على قسماص وجوهكم.

لا أعرف عمر سعيد الصبيحي!، ولكن شنفت آذاني بطولاته ومآثره، منذ زمن

طويل روى لي من أرق به في نيابة البحث عدن - وهذه شهادة أقولها لله ثم للتاريخ كما سمعتها - قال: (تم القبض على عمر سعيد الصبيحي، وأحضر إلى نيابة البحث في عام 2008م بصحبة قائد حراك آخر - هذا الآخر يُشار إليه اليوم بالبنان - قال صاحبني: بينما كان وكيل نيابة البحث العقيد / سالم السنبناني يستجوب صاحب "عمر سعيد" ويقول له أتريد جنوبا؟! وكان الرجل يبكي ويقسم أيمانا مغلظة محاولا إثبات براءته أنه ليس له علاقة بالجنوب ولا بقضيته، قال: فالتفت إلى عمر سعيد الصبيحي وقال: أتريد جنوبا هاه؟ قال نعم فرد الصبيحي بصوت قوي وكله ثقة من نفسه، وإيمانا بقضيته فقال: نعم أريد جنوبا وعلى عينك.. أقسم بالله

الوغي بسنانه كما صال وجال قلبها بلسانه . أجزم بأن الجميع لا يعرف له صورة: إلا صورته المزرعة بالدماء، وكأن الرجل كان نهاية بلا بداية، رغم أن الرجل كان برتبة عميد، يقود لواء من أقوى ألوية الشرعية وأكثرها بلاءً في جبهة ظلت ملتزمة طوال عام كامل، لأن عمر ليس من هواة الصور، فالصور تقليد لم يصل إلى مضارب الصبيحة بعد فالأبطال لا يكذبون، ولا يمثلون، ولا يتظاهرون، فهم كالسنبلة المثلّية التي لا ترى بجانب السنبلة الفارغة.

رحمك الله أيها القائد المغوار.. وسلام على أم أنجبك.. وأب عشت في كنفه.. سلام على الصبيحة.. المدرسة التي ميزت الدينار الذهبي من الغشوش ..

سعيد التحي

العظماء لا يُكتب لهم البقاء طويلاً بين الناس، لكنهم ينحتون أسماءهم على جبين الدهر، رحل / عمر سعيد الصبيحي رحيل العظماء، ومات موت الأبطال، عاش رافع الهامة أبيا، ومات كما عاش، فالرجل رضع لبن الرجولة منذ نعومة أظفاره من مدرسة الصبيحة، التي لا بواقي لها.

أمن عمر سعيد بقضيته ونذر له عمره، ودفع حياته ثمنا لما انتهى إليه من قناعات ومبادئ، وهكذا هم الصادقون، يعطون في صمت، ولا ينتظرون من الناس جزاء أو شكورا.

القرارات الرئاسية بعودة العسكريين تصطدم بالدولة العميقة

عميد / إسكندر قائد علي



عبد الرقيب الرجدي

هكذا يرد للجنوب وقضيته الوطنية وثورته التحررية

القضية الوطنية الجنوبية ليست في حسابات وأولويات التحالف استنادا إلى المرجعيات التي على أساسها تدخل في الأزمنة اليمنية وهي القرار الأممي 2216 ولتنفيذ المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية ومرجات الحوار اليمني والجنوب وقضيته الوطنية لا مكان لهما في تلك المرجعيات

وقد سعى التحالف والشرعية إلى تخييب القضية الوطنية الجنوبية في عمليات ترتيب التسوية المحتملة والمرتبقة، والتحالف والشرعية يعملان على استقطاب رموز جنوبية محسوبة على القضية الوطنية والثورة التحررية والمقاومة الوطنية الجنوبية لإشراكها في السلطة ولم يعمل على تمكين قوى الثورة وفصائل المقاومة في إدارة شؤون المناطق الجنوبية المحررة، وهذا يعتبر فخ قاتل لإسقاط وإفراغ المضمون السياسي والقانوني للقضية الوطنية الجنوبية باعتبارها قضية دولة تحت احتلال وبمشاركة الجنوبيين وتجييرهم لصالح طرف من طرف الصراع في منظومة الاحتلال اليمني المتصارعة على السلطة والثروة سيفرغ نضال وطموحات وتطلعات وتضحيات شعب الجنوب في الحرية والاستقلال والسيادة على كامل ترابه الوطني في دولة مستقلة، والحديث عن المكاسب فهي مكاسب شخصية وليست مكاسب وطنية، وما يقوم به التحالف والشرعية في المناطق الجنوبية المحررة لا يمت بأي صلة للبناء المؤسساتي للدولة وإنما عبارة لتأسيس واقع مليشياتي عصائياتي مناطقي يستحيل بعدها إرساء دعائم الدولة وتجعل من الجنوب ساحة مليشيات متصارعة متناحرة متنافرة تدين بالولاء والطاعة لمن يغذيها ويدعمها، وهنا تكون تلك القوى الإقليمية والمحلية قد نجحت في إظهار الجنوب ساحة صراع لفرق متناحرة وبيئة حاضنة لعصابات الإرهاب والإجرام، وبأن الجنوبيين غير قادرين على إدارة مناطقهم بينما الحقيقة غير ذلك وليبقوا على المبرر والزريعة حتى تعاد الكرة من جديد في احتلال الجنوب بحجة إعادة الأمن والاستقرار للمناطق الجنوبية ومحاربة الإرهاب.

العسكريين على أساس التسوية ومنحهم مستحقاتهم لاستراتيجية الأجر والمرتببات وأي حقوق مكتسبة تم إسقاطها خلال فترة الإبعاد أسوة بالقوة العاملة والذي كانت كلها مطالب حقوقية تلبى تلك المطالب والتي عبرت عنها الاعتصامات، وكان للمتقاعدين العسكريين دور فيه إلا أن عقليات الدولة العميقة ظلت بالمرصاد والتي توجب القرارات الرئاسية، ونعذرهما بذلك لأن بطش صالح سيكون لها شديد إذا ما خرجت عن طوعه، ولهذا حتى وبعد الانقلاب على الشرعية واعتقال الرئيس هادي وهروبه إلى عدن أيضا لم تقم أجهزة سلطة الدولة الحلبية في عدن بكل أجهزتها الأمنية والعسكرية بتنفيذ القرارات والتي كانت في حال تنفيذها ستغير ميزان القوة بالرغم من ذلك ظلت الدولة العميقة في عدن بعيدة عن ما يحمله الرئيس هادي من مشروع حضاري في بناء الدولة الاتحادية حتى أشعلت الحرب... وظهرت معادن الرجال... فكان المتقاعدون والعسكريون في مقدمة الصفوف للمقاومة الجنوبية لشعورهم بالظلم والاضطهاد حتى تحرير عدن واستبشروا بهذا النصر لتجد القرارات طريقها للتنفيذ خاصة بعد أن أصدر رئيس الجمهورية قراراته بتعيين قيادة وطنية ثورية جديدة لمحافظة عدن ممثلة بالولاء عيدروس الزبيدي محافظا وعدن والعميد شلال علي شائع مدير أمنها والولاء حسين عرب وزيراً للداخلية، فكان أول اختبار لهم عندما قدم خادم الحرمين الشريفين بعد تحرير عدن الإكرامية السعودية، فظن المتقاعدون العسكريون أنهم أول من سيكرم لأنهم من أفنى عمره في خدمة الوطن، والبعض منهم من مناضلي حرب التحرير وفيهم الخبرات والمؤهلات العلمية ممن اضطهدتهم الدولة العميقة وتخلصت منهم لإحالتهم للتقاعد، فكانت الصدمة عندما لم تدرج أسماءهم ضمن القوى العاملة حسب ما نصت عليه المواد القانونية المذبذبة في نهاية القرارات والذي يبدو عدم معرفة تفسيرها من قبل تلك

اللجان التي شكّلت في الآونة الأخيرة وجه رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء بمعالجة قضايا المبعدين والمقطعين بما فيهم المتقاعدين العسكريين، وأيضا لا زلنا عند معالجة مثل هذه القضايا نقوم بتشكيل لجان وهذا يؤدي إلى تطويل الإجراءات، وأهل مكة أدري بشعابها، وحتى تستقيم الأمور فإن الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في إطار اختصاصه قادر على توجيه الأجهزة الأمنية بمعالجة من شملتهم القرارات الرئاسية من المتقاعدين العسكريين في الشرطة وكذا القيادات العسكرية الأخرى في القوات المسلحة والأمن ضمن آلية تنظيمية غير معقدة، لأن جميع المعلومات والملفات موجودة لدى إدارة شؤون الضباط والتقاعد وهناك بعض العيوب الإجرائية في تلك القرارات الرئاسية الذي أصدرها رئيس الجمهورية في 2014م ليس هناك محل ذكرها ويمكن معالجتها في إطار إدارة أمن محافظة عدن، كما نود الإشارة بأن أي قرار جمهوري يتم نشره في الجريدة الرسمية يعتبر ملزم بالتنفيذ من قبل الجهات المسؤولة دون الحاجة لموافقة وزير الداخلية أو وزير الدفاع أو رئيس الأمن السياسي أو القومي لأنها قرارات عليا صادرة من رئيس الجمهورية، أما في ما يتعلق بالزيادة الأخيرة لمرتبات الضباط والأفراد حيث تم بدء الصرف للقوى العاملة بالنسبة للمتقاعدين العسكريين حتى تنجب تشكيل لجان فإن المتقاعدين العسكريين لديهم دفتر المعاش التقاعدي هذا يسهل زيادة الراتب أسوة بزملائهم باستلامه عبر البريد وإذا هناك لفظة كريمة من قبل الأخ رئيس الجمهورية أيضا بمنحهم الإكرامية السعودية المقدمة من قبل خادم الحرمين الشريفين أسوة بزملائهم تحقيقاً للعدالة والمساواة للجميع.

وكذا صدور قانون أو لائحة للأجر والمرتببات بالتنسب الأجهزة الأمنية والعسكرية والعمل على إدراجهم في إطار نظام مالي جديد يجنبنا الخضوع للانقلابيين عند صرف المرتبات.